جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم علوم المالية والمصرفية

غسيل الاموال والمخاطر وسبل المعالجة

اعداد الطالب

أمجد كاظم حسن

كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في قسم علوم المالية والمصرفية

بإشراف

د. حسين فلاح ورد

١٤٣٩ هـ ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

(ومن الناس من يعجبك قولة في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبة وهو الد الخصم)

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة

أية (٢٠٤)

الاهداء

الى وطني الغالي .. العراق العظيم

الى من أمرني الله تعالى ان اخفض

لهم جناح الذل من الرحمة

والدي رحمة الله

ووالدتي اطال الله في عمرها

الباحث

الشكر والتقدير

(بالشكر تزيد النعم وبالجحود تزول)

الحمد الله والشكر الله وحده الذي وفقني لاكمال دراسة البكالوريوس ولولا توفيقة لما اكملت بحثي هذا

واخص بالشكر مشرف بحثي الاب قبل ان يكون الاستاذ الدكتور (حسين فلاح ورد)

والذي تفضل مشكورا بمتابعة بحثي هذا وابداء الملاحظات القيمة

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١	الاية القرانية	أ
٢	الاهداء	ب
٣	الشكر والتقدير	ج
٤	المقدمة	١
٥	منهجية البحث	٢
٦	المبحث الاول غسيل الاموال – المفهوم النظري	٣- ١٥
٧	المبحث الثاني : خطورة ظاهرة غسيل الاموال	١٦- ٢٦
٨	المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات	٢٧- ٢٨
٩	المصدر	٢٩- ٣٠

المقدمة

تعد ظاهرة غسيل الاموال افة العصر وام الجرائم وهي جريمة منظمة لها اساليبها ومناهجها وتعد من اخطر الجرائم الماليه بسبب انعكاساتها المباشرة على الجوانب الفكرية والاقتصادية والسياسية والاخلاقية على مستوى الافراد والمجتمع والمؤسسات وهي واحدة من ابرز المشكلات الاقتصادية تعقيدا لانها تسهم في تعظيم حالة اختلال التوازن والاستقرار واللذان يعدان الركيزة الاساسيه لتحقيق مجتمع الرفاهية والتنمية والتطور .

ويمكننا القول ان عملية غسيل الاموال هي عملية تحويل النقود القذرة الى نقود نضيفة ،فالأموال ذات الاصل غير المشروع تكون غير صالحة للتداول المالي والاقتصادي نظر لبعض المعلومات القانونية فيتم تنظيفها او غسلها واعطائها اطار خارجي من الممكن تقبلة من الناحية القانونية .

وتمر عملية غسل الاموال بثلاثة مراحل وهي مرحلة الايداع والتوظيف ثم مرحلة التموية والتوظيف ثم مرحلة الاندماج والتكامل ولعمليات غسيل الاموال عدة اساليب تبدا باقدمها التهريب وتنتهي بالاساليب الحديثة مثل النقود الكلاسيكية ونظرا لكون البنوك تساهم بجزء من المسؤولية في عمليات غسيل الاموال فهناك دور يقع على عاتقها في مواجهة هذه العمليات بين العديد من الدول للتعاون والحد من هذه الظاهرة والتي سنتطرق لها في وقت في البحث

منهجية البحث

مشكلة البحث

عدم وجود وسائل علمية وموضوعية للكشف عن كيفية تسرب هذه الاموال القذرة الى المصارف وقلة البحوث التي تناولت هذه الظاهرة واثارها الاقتصادية والاجتماعية على البلدان المتقدمة والنامية .

اهمية البحث

تعتبر الظاهرة من الظواهر المهم دراستها لما لها من اثار اقتصادية

واجتماعية على البلدان المتقدمة والنامية وتبين دور البنوك والاتفاقيات الدولية في مواجهتها

اهداف البحث

يهدف البحث الى مجوعة من الاهداف :.

١- التعريف بظاهرة غسيل الاموال واهدافها ومراحلها واسباب ظهورها .

٢- التعريف عن الخطورة هذه ظاهرة واسباب زيادتها والاثار المرتبة عليها .

٣- التعر على الدور البنوك في مواجهته هذه الحالة الظاهرة

٤- التعرف على دور الاتفاقيات والتجارب الاوربية والامريكية والعربية لغرض مكافحة هذه الظاهرة.

فرضية البحث

نفترض عدم فاعلية الاساليب الموجودة الحالية في كشف عن كيفية تسرب هذه الاموال القذرة الى المصارف .

اسلوب البحث

اتبعت الباحثتان الاسلوب الوصفي والاستقرائي لغرض كتابة البحث بالاعتماد الى المصار العربية والدراسات والبحوق المتوفرة في مكتبة المركزية فضلا عن الاعتماد على البحوث المنشورة قفي الانترنيت

المبحث الاول

غسيل الاموال (المفهوم النظري)

اولا : مفهوم غسيل الاموال

يكشف الاستعراض التاريخي للأدبيات الخاصة بهذه الظاهرة الى الحداثة النسبية التي يتسم بها المصطلح (غسيل الاموال والذي كان يبدو – الى عهد قريب – تعبيرا غريبا ومبهما بالنسبة للكثرين من عامة الناس ، ومن المهتمين بامور العدالة الجنائية على حد سواء (١) الامر الذي يستلزم العناية بجلاء لمفهوم هذالمصطلح وتحديد ملهيته بما يجسد السبل امام احاطة اعمق واشمل بجوانب تلك الظاهرة وابعادها المختلفة (٢) ويقصد بغسل الاموال – مجموعة العمليات ذات الطبيعة الاقتصادية التي تتبع لتغير صفة اموال تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة ، لتظهر كما لو كانت قد نشأت اصلا من مصدر مشروع . (٣)
كما عرف الشروع العربي الارشادي لمكافحة غسل الاموال والذي جاء فيه (أي فعل يقترف مباشرة او من خلال وسيط بغية اكتساب اموال او حقوق او ممتلكات أيا كان نوعها او التصرف فيها او ادارتها او حفضها في خزانة او تبادلها او ايداعها او ضمانها او استثمارها او نقلها او حيازتها او تحويلها .مع العلم بان تلك الاموال او الحقوق او الممتلكات متانيه من جريمة او تمثل عائدات جريمة لغرض اخفاء منشئها غير المشروع او تمويه او الحيلولة دون اكتشافها ومساعدة أي شخص

---

(١) د . ابراهيم عبد نايل ، المواجهة الجنائية لظاهرة غسل الاموال في القانون الجنائي والدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٩ م ، ص ٥

(٢) د. مصطفى طاهر : (المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الاموال المتحصنة من الجرائم المخدرات ،(مطبعة الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٢ م) ، ص ٢ .

(٣) د . ابراهيم حسن عبد الرحيم الملا : (المواجهة الجنائية لجريمة غسل الاموال (دراسة مقارنة)) ، (دار القلم لنشر والتوزيع بالتعاون مع مؤوسسة محمد بن راشد ال مكتوم ، ٢٠٠٩ م ، ص ٢٥ .

ضالع في ارتكاب الجرم الاصلي على الافلات من العواقب القانونية لأفعاله (١)

فمصطلح غسل الاموال يعني أي عملية يتم من خلالها اخفاء المصدر الغير مشروع الذي اكتسبه او تحصلت من هذه الاموال . (٢) وقد عرف المشروع المصري غسل الاموال بانة : كل سلوك ينطوي عل اكتساب اموال او حيازتها او التصرف فيها او ادارتها او حفضها او استبدالها او يداعها او ضمانها او استثمارها او نقلها او تحميلها او التلاعب في قيمتها اذا كان متحصلة من جرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الاموال مع العلم بذلك متى كان القصد من هذا السلوك اخفاء المال او تموية طبيعتة او مصدرة او مكانه او صاحب الحق فيه او تغير حقيقتة او الحيلولة دون اكتشاف ذلك او عرقلة التوصل الى شخص من ارتكب الجريمة او المتحصل منها المال (٣)

وقد عرف في التشريع الكويتي لعام ٢٠٠٢ في مادتة الاولى بانه عملية او مجموعة من العمليات مالية او غير مالية تهدف الى اخفاء او تموية المصدر غير المشروع لاموال او عائدات أي جريمة او ظهارها في صورة اموال او عائدات متحصلة من مصدر مشروع ويعتبر من قبل هذه العمليات كل فعل يساهم في عملية توظيف او تحويل اموال او عائدات ناتجة بصورة مباشرة او غير مباشرة عن جريحة او اخفاء مصدرها الاول (٤)

وقد اعتمد المجلس الاوربي تتعريف لغسل الاموال فحوع : تغير شكل المال من حالة الى احرى توظيفه او تحويلة او نقلة مع العلم بانه مستمد من نشاط اجرامي او من فعل يعد مساهمة في مثل هذا النشاط وذلك بغرض اخفاء او تمويه

---

(١) د . محمد علي العريان : (عمليات غسل الاموال واليات مكافحتها (دراسة مقارنة) ، (دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٥) ص ٣٢ .

(٢) احمد المهدي – د . اشرف الشافعي : (المواجهة الجنائية لجريمة غسل الاموال (دار العدالة ، الطبعة الاولى ٢٠٠٥ م) ص ٦ .

(٣) المصدر نفسة ، ص ٨

(٤) د . محمد علي العريان ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .

حقيقة اصله غير المشروع او مساومة أي شخص متورط بارتكاب النشاط الاجرامي لتجنب النتائج القانونية لعملة

وتعنبر عملية غسل الاموال من الجرائم المعاصرة ، وهي صورة من صور الجريمة المنظمة ، حيث تشير الاحصائيات الى ان اكثر من ٥٠ مليار دولار يتم تداولها سنويا في عمليات الغسل وذلك خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي ، وهذا الرقم يمثل نسبة معقولة من الحجم الدخل غير المشروع على المستوى العالمي والتي يصل حجمها قرابة الالف مليون دولار . (١)

فغسل الاموال يتضمن ثلاثة عناصر :

اولا هو وجود اموال لها مصدر اجرامي أي تم تحصيلها من الطرق غير مشروعة .

ثانيا :. القيام باجراء عمليات مالية .

الثالث :. وجود غرض معين يتمثل في اخفاء المصدر الغير مشروع لهذه الاموال لكي يتمكن صاحبها من استعماها مرة اخرى (٢)

فابسط تعريف لعملية غسل الاموال : بانه التصرف في نقود بطريقة تخفي مصدرها واصلها الحقيقي . (٣)واخيرا يمكن تعريف غسل الاموال عبر الاقتراح الاتي بانه (كل فعل او امتناع ينطوي على تعاملات مالية تضفي الى اخفاء المشروعية على الاموال او العائدات ذات مصدر جنائي سواء بشكل مباشر او غير مباشر بحيث تصبح والحال كذلك امول ذات قانوني ومشروع (٤)

---

(١) د . عبد الفتاح بيومي حجازي : (جريمة غسل الاموال بين الوسائط الالكترونية ونصوص التشريع) ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥

(٢) د . اشرف الشافعي ، احمد المهدي ، المصدر سابق ، ص ٧

(٣) د . ابرهيم حسن عبد الرحيم الملا : مصدر سابق ، ص ٢٩

(٤) د . محمد علي العريان ، مصدر سابق ، ص ٤ .

ثانيا : اهداف غسل الاموال

ان عملية غسل الاموال تهدف كما اتضح لنا من ماهيتنا الى القيام بغسل الاموال القذرة والتي تكون متحصلة من عمليات اجرامية أي ان مصدرها غير مشروع وتحويلها الى اموال لا يوجد ما يوجد ما يعوقها من قانون لا عادة استخدامها في مشروعات احرى .

ويتضح لنا من ذلك ان عملية غسل الاموال هي نتيجة عمليات اجرامية أي ان المستفيد الاول والاخير من هذه العمليات هم مرتكبي الجرائم ، فعملية غسل الاموال تتيح لهم الفرصة الاخفاء الرابطة بين المجرم والجريمة كما انهم يقومون من خلالها باستثمار العائدات الاجرامية في مشروع مستقبلية ويمكن القول ان

اهداف عملية غسل الاموال تتمثل في :-

١- تمويه المصدر الجرمي لا موال .

ويقصد بتمويه المصدر الجرمي للأموال هو اخفاء الرابطة بين المجرم وجريمته فالعائدات الاجرامية قد تكون هي دليل او السبب الذي يقود السلطات الى اكتشاف مرتكبي هذه الجريمة .

لذا فان الهدف الرئيسي من عملية غسل الاموال هو اخفاء معالم المصدر الجرمي لهذا الاموال عن طريق تحويلها الى اموال نظيفة بعده طرق واساليب وربما يكون تحويل هذه الاموال من اصول حسابية بنكية هي اسهل الطرق ويتم ذلك التحول اما داخل الدول واما خارجها .

٢- استخدام العائدات لتحقيق اهداف استثمارية :

ان الهدف الثاني من عملية غسيل الاموال هو رغبة المجرمين الى الانتقال الى عامل المال والرجل الاعمال عن طريق استخدام الإعدادات المحصلة من العمليات الاجرامية في مشروعات مستقبلية يمكن من خلالها

تحقيق اهداف استثمارية بحتة عن طريق العمل في مشروعات لها طابع قانوني والدخول في اقتصاد ومشروع فيمكنهم تحقيق المزيد من الرباح والوصول الى مكانة مرموقة في المجتمع (١)

مراحل غسيل الاموال وأساليب غسل الاموال

اولا : مراحل غسل الاموال

يمكن القول بان عملية غسل الاموال تمر عادة بثلاثة مراحل اساسية وهي مرحل الايداع او التوظيف ، مرحلة التمويه ، ومرحلة الاندماج وقد تتشابك وتتداخل هذا المراحل في احيان كثيرة بحث يكون بينهاعلى نحو قاطع امر بغاية الصعوبة .

١- مرحلة الايداع او التوظيف :

وهي اصعب مرحلة القائمين بغسل الاموال حيث تكون فيها الاموال غير النظيفة عرضة لافتضاح امرها

(وبصفة خاصة) انها تتضمن عادة كميات هالة من الاموال النقدية السائلة في هذا المرحلة يتم يداع الاموال الناتجة عن اعمال غير مشروع في شركات مالية او مصارف او مؤسسات ادخار محلية او خارجية

، مما يعني توظيف الاموال الغير مشروعة في صورة إيداعات بالمؤسسات او مصارف ، او شراء اسهم

او شراء مؤسسة مالية او تجارية او غيرها ، وفي هذا المرحلة ، يسهل التعرف على مودع الاموال ونسبته الى مصدر الاموال سوء كان نفس الشخاص الذي نقل او من ينوب عنه او من خلال شركة يمتلكها كشخصية اعتبارية . (٢)

وبذلك تكون مرحلة الايداع او التوظيف ،مرحلة يقوم فيها اصحاب الاموال بنفسهم او عن طريق طرف ثالث بنقل الاموال او تحويلها الى شكل اخر من اشكال الثورة ، او توظيفها في مجال اخر بعيدان عن المصدر التي تم الحصول عليه منه .

---

(١) د . اشرف الشافعي ، احمد المهدي ، مصدر سابق ، ص ٩
(٢) د . ابراهيم حسن عبد الرحيم الملا : مصدر سابق ص ٤٢ ص ٤٣

٢- مرحلة التمويه والتوظيف

وهي مرحلة يقوم فيها اصحاب الاموال القذرة بأجراء العديد من العمليات المصرفية والمالية المعقدة ،لا خفاء مصدرها وتظليل أي محاول للكشف من مصدرها الحقيقي بحيث تجعل الاموال مجوله المصدر . (٢)

وتعد هذ المرحلة اكثر تعقيد حيث انها تتطلب القيام بعدت عمليات في يطار تغير الشكل الذي استخدمت في الاموال او اجراء بعض العمليات فيها ، وتجزئتها وتوزيعها على انشطة وشكال متنوعة ، او الافتراض بضمانها وبتوظيف الفرص ، ثم سحب الاموال وتسديد القرض . (٣) بحيث يتم في هذا المرحل فصل الاموال المشبوهة عن مصدرها وذلك بخلق عدت عمليات معقدة بهدف التمويه وتدعيم ذلك بالمستندات التي تؤدي الى تظليل الحسابات الرقابية والامنية

ومن اهم الوسائل المستخدمة في المرحلة التمويلية وتكرار التحويل من حساب بنكي الى حساب بنكي اخر ، ويمكن بعد ذلك تحويل النقود الموزعة في كل حساب الى حسابات متعددة اخرى .

٣- مرحلة الاندماج والتكامل

وتمثل هذه المرحلة في الواقع العناية النسائية من غسل الاموال اذا يراد تطهيرها ثم اعادة دمجها في الاقتصاد كما لو كانت مشروعة وتوظيفها بحرية دون خوف من المطاردة او المصادرة والمحاسبة ويستوي في ذلك ان يكون عملية الاندماج لسد المال في الاقتصاد القومي او خارجه .

---

(١) د . بابكر الشيخ : (غسل الاموال ولاليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسل الاموال) (دار مكتبة العامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣) ص ٣٨ .

(٢) د . أبراهيم عبد الرحيم الملا : مصدر سابق ، ص٤٣

(٣) د . بابكر الشيخ : مصدر سابق ، ص ٣٨

وبذلك يتم تطهير الاموال غير النظيفة بإدماجها في عمليات مشروعة او انشطة اقتصادية مشروعة وتستخدم بعض ادارة العمل المصرفي لا صغاء نوع من الشرعية هذه الاموال مثل خطابات الاعتماد الضمانات المصرفية ..... الخ

وعادة ما تكون المصارف طرفا اصليا مشاركا في هذه العمليات ، وان تعذر اثبات سوء نية المصرف او التواطؤ مع اصحاب الدخول الغير مشروعة .

اخيرا لا يسعنا القول بان عملية غسل الاموال تشهد تطورا كبيرا في تقنيات مدفوعة في ذلك بالتزايد الكبير في حجم الموال والتحصلات ، وكذلك بالتطور الكبير في الرسائل التقنية التي تستخدم في نقل الاموال وتحويلة عبر الحدود لذلك من الطبيعة ان يتم غسل الاموال بالمراحل السابقة . (١)

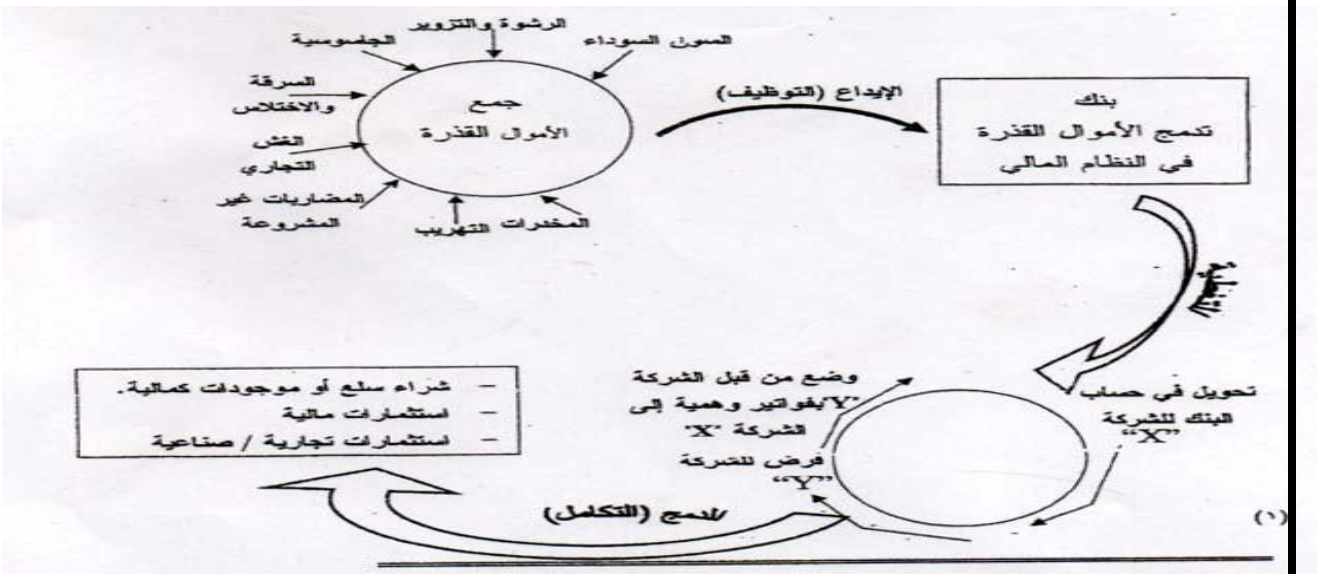

1- ميادة صلاح الدين ، عمليات غسيل الاموال وسبل مواجهتها ، 2005 ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل

(1) د. ابراهيم حسن عبد الرحيم الملا : مصدر سابق ، ص 44-46.

ثانيا : اساليب غسل المال

تتم عملية غسل الاموال بأساليب وشكال عديدة تندرج من البساطة الى التعقيد ، وحسب ظروف وطبيعة العملية . وقد كان لتكنولوجيا دور خطير في تطوير الاساليب التي تستخدم لغسل الاموال . (١)

وذلك يمكن القول ان اساليب غسل الاموال قد تطورت في السنوات الاخيرة نتيجة لتزايد الطابع التقني المستخدم في هذه المجالات فمن ناحية كانت عمليات غسل الاموال تتم فيما مضى عبرة وسائل بدائية ثم مع مرور الوقت اصبحت هذه الاساليب متطورة ومتنوعة ومعقدة ولاسيما مع اتساع ونقل وتحويل الاموال عبرة الحدود . (٢)

ولعل اهم الاساليب القديمة والتي طرا عليها مزيدا من التطور اسلوب التهريب اذ يقوم المتورطون في هذه العمليات الاجرامية بتهريب المتحصلات النقدية من جرامهم بأنفسهم او عن طريق اخرين خارج حدود البلاد ويتم ذلك بأساليب بسيطة مثل اخفاء النقود في الجيوب السرية للحقائب او بوضعها في علب الحفاضات الاطفال (٣)

اولا : المؤسسات المصرفية

يمكن استغلال المصارف في عمليات غسل الاموال عن طريق الايداع والتحويل الذي ينصب على العائدات الاجرامية ام عن طريق اعادت الاقراض .

١- الايداع والتحويل عن طريق المصارف ان المصارف كقطاع تقليدي يعلعب دور رئيسي في هذه العمليات المشبوهة اما قد يقضي في نهاية المطاف الى ان تصبح هذه المصارف طرف فعالا فيها حيث يتم

---

(١) د. جلال وفاء محمدين (دور البنوك في مكافحة غسيل الاموال) ص ١٧ .
(٢) د . محمد علي العريان ، مصدر سابق ، ص ٤٦
(٣) د. جلال وفاء محمدين ، مصدر سابق ، ص ١٧

ايداع الاموال المشبوه الناتجة عن العمال الغير مشروعة في بنوك احد الادول التي تسمح بذلك ثم تحويلها الى الوطن الاصلي للمودعين . (١)

٢- اعادة الاقتراض

وهنا يتم الاموال غير المشروع لدى أي بلد خارجي تتوافر في مزاية معينة تتمثل هذه بالاخيرة في عدم وجود ضرائب على الدخل وانعدام الرقابة على البنوك وسهولة تأسيس او شراء الشركات بالظافة الى الاستقرار السياسي وانقدي وتوافر وسائل الاتصال الحديثة وعندئذ يطلب احد الاشخاص قرضا من احد البنوك المحلية في بلد اخر بضمان تلك الاموال المودعة في بنك البلد الاجنبي . (٢)

ثانيا : المؤسسات المالية الاخرى

يقصد بهذه المؤسسات المالية غير المصرفية التي تلعب دورا في عمليات تبادل الاموال سواء عن طريق المشاركة او المساهمة في هذه العمليات مثل شركات الصرافة وشركات السمسرة العاملة في مجال الاوراق المالية وغيرها من المؤسسات التي ظهرت حديثا في هذا المجال.

فعلى سبيل المثال نجد ان قطاع الاوراق المالية من القطاعات التي تغزي غاسلي الاموال اضف الى ذلك قطاع التأمين فقد ظهرت حالات تشير الى غاسلي الاموال الى هذا القطاع.(٣)

ثالثا: المجالات الاقتصادية والتجارية

هناك العديد من المجالات الاخرى التي يتم بها استخدام الاموال المشبوهة في عمليات غير مشروعة واهم هذه المجالات هي :

١ـ الصفقات النقدية

---

(١) د. محمد علي العريان ، مصدر سابق ، ص٤٧ ـ ٤٨
(٢) د. هدى حامد قشقوش (جريمة غسل الاموال في نطاق التعامل الدولي) (دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٨، ص ٥٧ ـ ٥٨)
(٣) د. محمد علي العريان ، مصدر سابق ، ٤٧ـ ٤٨

يتم الاستفادة من العادات الاجرامية بواسطة المتورطين بالانشطة غير المشروعة وذلك بعقد الصفقات النقدية عبر شراء السيارات الباهظة القيمة او القطع الفنية النادرة دون الحاجة الى ابلاغ السلطات المختصة لمعرفة المصدر الحقيقي للأموال التي تم بها عقد مثل هذه الصفقات اضف الى ذلك وجود امكانية تحويل العملة المحلية الضعيفة المجتمعة لدى غاسلي الاموال المشبوهة من الاعمال غير مشروعة الى ذهب او مجوهرات التي يمكن بيعها في الخارج مقابل العملات الاجنبية القوية ثم ايداعها في البلد الاجنبي (١)

٢ـ الفواتير المزورة

في هذه الحالة يتم انشاء او اثراء عمل تجاري في البلد التي تجلب منه الاموال من جانب صاحب الاموال غير المشروعة ثم يقوم بنفس الشيء في البلد الذي تودع فيه هذه الاموال وعندئذ تتمثل عملية غسل الاموال في هذه الحالة في شراء و بيع السلع والخدمات بين الشركتين عن طريق عمليات صورية يقوم فيها غاسل الاموال بشراء سلع من الشركة التي يراد تحويل الاموال اليها وذلك من خلال عدة صور وهي : اما عن طريق رفع قيمة السلع او الخدمات الواردة في الفاتورة ويكون الفرق المال المغسول او عن طريق ارسال فواتير مزورة بصفة كلية فيكون اجمالي المبلغ المدفوع هو المال المغسول . (٢)

٣ـ التصرفات العينية

لقد لجأ غاسلوا الاموال الى وسيلة اخرى للتمويه على المصدر الغير مشروع لاموالهم ، وذلك بشراء العديد من الاشياء العينية كالذهب والمجوهرات والعقارات واللوحات النادرة كخطوة اولى ، ثم يقومون في مرحلة ثانية بيع ما تم شرائه وذلك للحصول على شيكات مصرفية بقيمة الاشياء المبيعة كخطوة ثانية ، وفي الخطوة الثالثة تستخدم هذه الشيكات في شكل حسابات مصرفية تفتح لغاسلي الاموال في البنوك المختلفة المحسوب عليها هذه الشيكات . بعدئذ يقوم اصحاب هذه الحسابات في اجراء العديد من التحويلات المصرفية عن طريق تلك البنوك المسحوب عليها الشيكات بقصد التعميم على العمليات المشبوهة . (١)

---

(١) د. محمد علي العريان ، نفس المصدر ، ص٤٩ ـ ٥٠

(٢)د. محمد علي العريان ، نفس المصدر ، ص ٥٠

رابعا: التقنيات الحديثة وغسل الاموال

١ـ الانترنيت

تلعب شبكات الكمبيوتر دورا بارزا خلال السنوات الاخيرة في عمليات غسل الاموال وذلك من خلال الانترنيت الذي يعتبر احدث غسل طرق الاموال المشبوهة خاصة انه اسهل استخداما وايسر تعامل مع البنوك فيمكن من خلال ضغط زر ان تفتح لك افاقا واسعة نحو الدخول الى حسابات وانشطة مالية ومصرفية مع أي جهة او مؤسسة من المؤسسات . اضف الى ذلك امكانية استعمال شبكات الانترنيت المختلفة بالدخول الى مواقع الالكترونية والسوق عبر هذه الشبكة والدفع قيمة المشتريات بالبطاقة الممغنطة دون قيود في هذا المجال وعندئذ يمكن لغاسلي هذه الاموال توظيف هذه الاخيرة والتعامل مع البنوك عبر الانترنيت مما يحقق اخفاء المنشأ الغير مشروع لهذه الاموال.(٢)

٢ـ النقود البلاستيكية

وهذه النقود التي يطلق عليها بطاقات الائتمان هي اموال يتم غسلها من البنوك بواسطة ماكنات الصرف الالية الخاصة بها والمنتشرة على مستوى العالم وتسمى ايظا بالكارت الذكي او الممغنط . حيث ان معظم البنوك تصدر حاليا من هذه البطاقات في أي فرع من فروعها . تعد هذه البطاقات من الوسائل النقدية الحديثة في العمل المصرفة . وفي هذه الحالة يقوم غاسلي الاموال المشبوهة بصرف المال من أي ماكنة دون ان تثير الشبهات او الشكوك حول اصلها او مصدرها الحقيقي (غير المشروع) . (١)

---

(١) د. جلال وفاء محمدين ، مصدر سابق ، ص ٢٠

(٢) د. محمد علي العريان ، مصدر سابق ، ص ٥١ـ ٥٢

اولا: اسباب ظهور ظاهرة غسل الاموال

١ـ التجارة في المحرمات

يقصد بالتجارة بالمحرمات كل تجارة غير مشروعة وخاصة جرائم المخدرات باعتبارها تشكل اكبر مصدر للدخل الغير مشروع .

وبجانب جرائم المخدرات هناك الكثير من الجرائم المصدر ، ويقصد بالجريمة المصدر هي جريمة مصدر الاموال الغير نضيفة ، فاموال الغسل تكون دائما متحصلة من نشاط اجرامي .

٢ـ استغلال السلطات

ان بعض البلاد تعاني من الفساد الاداري ونظرا لذلك فان بعض المسؤولين يقومون باستغلال نفوذهم وسلطاتهم بالحصول على رشاوي وعمولات كمقابل للقيام بانهاء صفقات معينة او اعطاء تراخيص حكومية لانشطة مختلفة او للحصول على خدمات عامة وتلك الرشاوي تعتبر اموال غير نظيفة وذلك من الطبيعي في حاجة دائمة لعملية غسل الاموال.

٣ـ التعقيدات الادارية

ان زيادة التعقيدات في النظم الادارية الحكومية من الطبيعي ات تؤدي الى اطالة الاجراءات وبالتالي كثرة القواعد التي تنظم أي عمل وكل ذلك يدفع الافراد الى اللجوء الى طرق اخرى ملتوية يمكنهم عن طريق دفع الافراد الى اللجوء الى طرق اخرى ملتوية يمكن عن طريق دفع مالي معين او عن طريق الرشاوي والعمولات وما شابه ذلك تذليل العقبات التي تصادفهم نتيجة للتعقيدات الادارية الحكومية ومن البديهي ان يكون ذلك المقابل في حاجة الى عملية غسيل الاموال . (١)

٤ـ اصدار القوانين المعرقلة

تصدر بعض الدول بعض القوانين قد تعتبر بمثابة حاجز منبع امام بعض الاشخاص تمنعهم من بعض التصرفات او الانشطة الاقتصادية التي يكون لديهم رغبة في القيام بها فيلجا هؤلاء الاشخاص الى طرق واساليب اخرى تمكنهم من التحايل مع تلك القوانين والحواجز عن طريق دفع مقابل مادي يكون بحاجة الى غسل باعتبارها مصدر غير مشروع .

٤ـ ارتفاع معدل الضرائب

ان ارتفاع معدل الضرائب والرسوم في الانشطة الاقتصادية يؤدي حتما الى محاولة بعض الاشخاص الخارجيين على القانون الى التهريب من هذا العبء فالبعض يرى حصيلة هذه الضرائب لا تتفق في الاوجه المفترضة ان تتفق فيها كمنافع العامة ، كما ان شعور الافراد توزيع الدخل القومي لا يسوده أي يدفع الافراد الى التهريب الضريبي .(٢)

---

(١) د. احمد المهدوي ، د. اشرف شافعي ، مصدر سابق ، ص ١٠ـ١١

(٢) د. احمد المهدوي ، د. اشرف شافعي ، مصدر سابق ، ص ١١ـ١٢

المبحث الثاني

((خطورة ظاهرة غسل الاموال والاثار المرتبة عليها))

اسباب زيادة ظاهرة غسل الاموال :

لوحظ في السنوات الماضية ان ظاهرة غسل الاموال قد زادت وبشكل ملحوظ وترجع هذه الزيادة الى عدة اسباب :-

١ـ ظاهرة العولمة : والتي من خلالها اصبحت هناك حرية كبيرة في مجال التجارة والمعاملات والمعلومات، كما ان هذه الظاهرة قد ساعدت الى حد كبير على ازالة الحواجز التجارية بين الدول ومن الطبيعي حرية الجارة والمعاملات والمعلومات تدفع بعض الافراد الى القيام ببعض الافراد الى القيام ببعض الصفقات المشبوهة او المشروعات الغير مشروعة التي تكون الاموال المتحصلة منها اموال بحاجة الى غسل .

٢- اكدت التحويلات الالكترونية التي يتم استخدامها بواسطة العملاء دون وجود رقابة بشرية من السلطات المختصة الى القام ببعض العمليات المشبوهة التي تكون حصيلتها اموال غير نظيفة .

٣- تعتبر كثرة وتطور المراكز المالية في المناطق التي بها انظمة للاعمال المالية احد الاسباب الاهامة التي ادت الى زيادة ظاهرة غسل الاموال ، فالمركز المالية تقلل الرقابة المالية والمصرفية والقانونية عليها ، فهذه المراكز توفر حماية لسرية الحسابات وتوفر ايضا الحماية للمجرمين من الكشف عن اموالهم

٤- ادى تطور انظمة التحويل الالكتروني واستخدام شبكات الحساب الالي التي ترتبط بكاة الاسواق المالية والنقدية الى زيادة ظاهرة غسل الاموال نظراً لسهولة نقل اية مبالغ كبيرة عبر المركز المالي في كافة انحاء العالم .

٥- ان ظاهرة العمولة وما اقتضتة من حرية التجارة والعملات قد ساعدت على الزيادة حجم التجارة الدولية والمعاملات بين رجال الاعمال وكل ذلك ادى الى زيادة الطلب من البنوك

على التوسيع في استخدام الالكترونية ؛ وهذا التوسع قد ادى الى استخدام الخدمات الالكترونية بطريقة غير قانونية .

٦- ادى التطور في نمو العلاقات مابين البنوك وبعصها البعض الى زيادة استخدام الحسابات المصرفية والمتخصصة والتي يتم استخدامها بواسطة العملاء الاجانب او البنوك المراسلة .

٧- ان زيادة الخدمات المالية كادة النقود والتجارة في العملات الجنبية وكذلك الترتيبات المتبادلة والتجارة في المشتقات قد ادى الى استخدام هذه الخدمات كنوع من انواع التغطية لبعض العمليات النقدية الغير مشروعة او المشبوهة مما ادى الى زيادة ظاهرة غسل الاموال واصبح من الطبيعي ان تكون تلك الاموال المتحصلة من هذه العمليات بحاجة الى عملية غسل الاموال

٨- ادى ظهور الاشكال الجديدة من اساليب الدفع الى الزيادة هذه الظاهرة محل البحث وبشكل ملحوظ ومن هذه الاساليب النقود الرقمية . (١)

خطورة ظاهرة عسيل الاموال واهمية دراستها

تعتبر ظاهرة غسيل الاموال من الظواهر الخطيرة على مستوى العالم وتمكن خطورتها في نها تقوم بتدمير الاقتصاد بصورة خطيرة استنادا الى تقريرات الصندوق النقدي الدولي فان مايتم غسلة من الاموال بما بين ٢% - ٥ % من اجمالية الناتج المحلي على مستوى العالم أي يتراوح بصورة تقريبية بين ٥٩٠ مليار – ٥٠٠ / ٥ ترليون دولار سنويا من واقع احصائيات ١٩٩٦ حيث يمثل هذا

---

(١) د. احمد المهدي ، د اشرف الشافعي : مصدر السابق ، ص١٢-١٣

الرقم اجمالي الميزانيات السنوية لنحو ٣٠ او ٤٠ دولة صغيرة تقريبا ويكفي لسداد اكثر من نصف ديون العالم الثالث .

في حين تقدر هيئة الامم المتحدة حجم الاموال المغسولة سنويا ٨٠٠ مليار – ١/٥٠٠ ترليون دولار حيث يعادل هذا المبلغ ضعف الانتائج النفطي العالمي السنوي تقريبا ، كما تقدر نفس الهيئة ان مايتم غسلة من الاموال المكتسبة من تجارة الغير مشروعة للمخدرات فقد بلغ نحو ١٢٠مليار دولار سنويا ، وتشير المعلومات المتوفرة ان عمليات غسل الاموال في روسيا وحدها تتراوح مابين ٢٥% - ٢٠% من الناتج المحلي الاجمالي لروسيا ١٣% لبرطانيا كما تعتبر كل من سويسرا والولايات الامريكية والمكسيك ملاذا كبيرا لغسل الاموال . (١)

جدول يوضح حجم الاموال المغسولة سنويا في بلد مختارة وعبرة القطاع المصرفي

اسم الدولة	المبلغ مليار دولار
سويسرا	٣٤٥
منطقة الكاريبي	٢٤٢
لو كنسبورج	٣٢٧
امريكا	٣٠٠
جزر البهاما	١٥٥
المجوع	١٤٦٩

زهير سعد الربيعي ، مصدر السابق (٢)

هذه وقد اشارت ندوه مركز الخليج لدراسات الاستراتيجية والتي عقدة بالقاهرة في ٢٠٠٠/١٠/٣٠ الى حجم الاموال التي يتم غسلها سنويا على مستوى العالم

---

(١) د. احمد المهدي ، اشرف الشافعي ، مصدر السابق ، ص ١٤
(٢) د. زهير سعيد الربيعي : (غسيل الاموال) ، الامارات العربية المتحدة ، مكتبة الفلاح ، ٢٠٠٥

يعادل ٢٥% من اجمالي التعاملات في اسواق المال العالمية والتي يجد فيها غاسلو الاموال فرصتهم باعادة تدوير الاموال دون اهتمام بالتوظيف الجيدو هذه يؤدي الى اختلال الاسواق العالمية (٢)

وقد ادت التكنولوجيا الحديثة والتي تستخدم في المعاملات المالية وذلك عبر شبكة الانترنيت الى زيادة هذه خطورة الاقتصادية (٢)

فظاهرة غسل الاموال لها تأثير خطير ومدمر على الاقتصاد القومي فهي ذات تاثير سلبي على الدخل القومي وعلى توزيعه كما انها تسهم وبدو كبير الى نقص في المدخرات الوطنية وانخفاض قيمة العملة الوطنية في مواجهة العملة الاجنبية المحولة اليها ، وقد تؤدي ظاهرة غسيل الاموال هذه الى انهيار البنوك داخل البلاد . (٣)

(الاثار المرتبة على عمليات غسيل الاموال)

اولاً : الاثارالاقتصادية لجريمة عمليات غسيل الاموال خطورة بالغة الاثر من الناحية الاقتصادية بالمجتمع حيث انها تؤدي الى انخفاض قيمة العملة في الدولة التي تجري فيها مثل هذه العمليات ، وهذا يساعد بدورة على زيادة التضخم ، مما يعرض اسواق المال وبورصة الاوراق المالية لازمات قد تؤدي الى انهيارها . (٤)

كما ان عدم مشروعية الدخل الذي تجري علية عملية الغسل يمثل قوة شرائية غير ناتجة عن فعل اقتصادي حقيقي ، وذلك من شانة افساد المناخ الاستثمارية ذاته ، فالمشروعات ذات المصادر غير مشروعة لاتستطيع ان تحد من مواجهة المشروعات ذات المصادر غير المشروعة ،مما يمكن هذه الاخيرة من تحكيم في الاسواق واحتكارها

---

(١) د. سالم محمد عبود (ظاهرة غسيل الاموال في البيئة العراقية الجديدة وسبل مكافحتها) ، مجلة اوراق عراقية ، العدد ٢ ، تموز ، ٢٠٠٥ .

(٢) د . احمد المهدي ، د . اشرف الشافعي : (المواجهة الجنائية لجريمة غسل الاموال) ، ص ١٤ مصدر نفسة .

(٣) د . احمد المهدي ، د . اشرف الشافعي : (المواجهة التشريعية لجريمة لغسيل الاموال في مصر) ، دار النهض ١ ة العربية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥ .

(٤) د . ابراهيم حافظ طنطاوي : (المواجهة التشريعية لغسيل لاموال في مصر) ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣ ص ١٠.

كما توثر عملية غسيل الاموال على مركز الدولة وسمعتها امام الهيئات الدولية المتاحة للمساعدات والقروض ومن ناحية اخرى فان شراء اصول ذات قيمة ونقلها وكذلك بيسعها في الخارج كالذهب والمجوهرات من شان ان يضعف المركز المالي لدولة ، الامر الذي يؤثر على قيمة العملة الوطنية .

ويؤدي غسل الاموال الى حرمان الدول المحول منها المال من الاستفادة منه ، كما ان لايتم غالبا دفع ضرائب عنة ، الامر الذي يعني حرمان خزانة الدولةمن موارد مالية كان يمكن الاستفادة منها .

ان نجاح تسرب الاموال المغسولة من الاقتصاد القومي يؤدي الى حدوث تشوه في نمط الانفاق والاستهلاك الامر الذي يؤدي الى نقص المدخرات للازمة للاستثمار وبالتالي حرمان النشاطات الاقتصادية المهمة من الاستثمار النافع للمجتمع .

لذلك فان نجاح خروج الاموال المغسولة من الاقتصاد القومي للدول يؤدي الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وحدوث ازمة سيولة في النقد الاجنبي ، مما يهدد احتياطات الدول لدى المصرف المركزي من العملا المدخرة (١)

ان اتشار عذه الظاهرة يؤدي الى ارتفاع التكاليف التي تتحملها الحكومات للحفاظ على الامن لانه من الركائز الاساسية للرخاء والتنمية والجدول التالي يوضح النفقات التي تتحملها الحكومة الامريكية بسبب عملية غسيل الاموال .

---

(١) د . ابراهيم حسن عبد الرحيم الملا : (المواجهة الجنائية لجريمة غسيل الاموال) (دراسة مقارنة) ص ٤٨ – ٤٩ -٥٠ - / مصدر سابقة .

النفقات الاضافية التي تتحملها الحكومة الامريكية بسبب غسيل الاموال

التفاصيل	المبلغ مليار دولار
مكافحة جرائم سوق العمل	١٢٠
تعويضات البضائع المسروقة	٦٠
مكافحة تجارة المخدرات	٤٠
حوادث السيارات التي يتسببها مدمنو الكحول	١١٠
الحماية الشخصية	٦٤
نظام العدالة الجنائية	٧٨
المجموع	٤٧٢

الاثار الاجتماعية

تؤدي عمليات غسيل الاموال الى اثار سلبية خطيرة تؤثر دون شك على النواحي الاجتماعية في المجتمع .

فمن جهة تؤدي هذه العمليات الى حدوث اختلاف في البنية الاجتماعية للدولة حيث تعمل على زيادة الفجوة

بين الاغنياء والفقراء في المجتمع . ويتمثل ذلك في سوء توزيع الدخل الاقومي اذ يتم تحويل الدخل من الطبقات الفقيرة (المنتجة) والتي تزداد فقراء الى الطبقات الغنية (غير منتجة) والتي تزداد ثراء بالإضافة

الى انتشار الفساد عن طريق الرشوة والاختلاس والاستيلاء . (١)

---

(١) د . محمد علي العريان ، (عمليات غسيل الاموال واليات مكافحتها) ص ٦٣ ، مصدر سابق

كما ان غسيل الاموال يؤدي الى تفاقم مشكلات البطالة حيث ان هذه الاموال تبحث عن الربح السريع وليس الاستثمار الانتاجي الذي يعطي الاقتصاد الوطني قيمة انتاجية مضافة . (١) كما تؤدي هذه الظاهرة الى الحط من القيم الاجتماعية الايجابية مثل قيمة العمل والكسب غير مشروع والانتخاء للوطن ، والى سيادة قيمة سلبية على الحياة الاجتماعية مثل الثراء السريع باي وسيلة وضعف الولاء والانتخاء للوطن . كما ان غسيل الاموال يمكن المنظمات الاجرامية من اعادة استخدام هذه الموارد في ارتكاب المزيد من جرائم التي تحقق لهم المزيد من الارباح .

كما تساعد عمليات الغسل هذه المنظمات التسلل الى موقع اتخاذ القرار من خلال تقلد بعض المناصب السياسية الهامة وتمتلك وسائل الاعلام والسيطرة عليها والاستعانة بالاموال غير المشروعة في احجاث الفساد (٢)

الاثار السياسية

توثر عمليات غسيل الاموال بشكل سلبي في البنيان السياسي للدولة نظرا الان هذه الاموال المغسولة ستستخدم جزء كبير منها في تمويل ودعم انشطة ارهابية او هذع الانشطة قد تستهدف تغير انظمة الحكم في الدولة بالقوة مما يؤثر بصورة كبيرة على تمويل الدعايات الانتخابية فنجدهم في المجالس النيابية ويكتسبوا حصانة برلمانية مما يجعلهم في مامن من المسائلة ومن ثم يحاول التأثير في تلك المجالس بما

يتناسب مع مصالحهم .

ويقوم محترفو غسيل الاموال بتحويل رسائل الاعلاف بشكل اعلانات ليتمكنوا من تسيرها لخدمة مصالحهم

دون مراعات لمصالح المجتمع (٣)

---

(١) د . ابراهيم حسن عبد الرحيم الملا : (المواجهة الجنائية لجريمة غسيل الاموال) ص ٥١ ، مصدر سابق
(٢) د . ابراهيم حسن عبد الرحيم الملا : (المواجهة الجنائية لجريمة غسيل الاموال) ص ٥١ ، مصدر سابق
(٣) د . احمد المهدي ، د . اشرف الشافعي : ((المواجهة الجنائية لجريمة غسيل الاموال) ص ٢٢ – ٢٣ – مصدر سابق

ظاهرة غسل الاموال في العراق

ان هذه الظاهرة لم تكن مألوفة او معروفة في العراق وان وجدت فهي حالات فردية لا يمكن النظر اليها والتعامل معها على اساس انها ظاهرة ملموسة ومعروفة الا ان في نهاية عقد التسعينات وبداية الالفية الثالثة بدا الحدث عن هذه الظاهرة وبشيء محدود لسبب ضعف قدرة القطاعات الانتاجية على توفير

السلع والخدمات مما نشاء بما يسمى بالسوق السوداء وعمليات تهريب نفط وسلع من العراق بسبب الحصار الاقتصادي اما بعد احتلال عام٢٠٠٣ وما شهده العراق من غياب للحكومة بكل مؤسساتها وما خلفة الاحتلال من تدمير للبنى التحتية وانكشاف اسوق العرقية ادى ذلك يمكن القول ان هذه الظاهرة قد نمت سريعا في العراق وخلفت اثار سلبية الى المجتمع والاقتصاد واصبح العراق بيئة ملائمة لغسيل الاموال بشقيها الجريمة وعملية غسلها مما يعظم من اثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية بظل ضعف القوانين والتشريعات والإجراءات التي تحد من هذه الظاهرة . (٢)

العوامل التي ساعدت على نمو الظاهرة

١- العوامل الخارجية

لقد تفاعلت مكونات البيئة الداخلية مع مكونات البيئة الخارجية لخلق بيئة ملائمة لولادة ونمو ظاهرة غسيل الاموال في العراق حيث ان عملية سياسات الانفتاح على الاقتصاد العالمي بعد ان انكشاف السوق العراقية ادى الى تكوين الارض الخصبة لهذه الظاهرة وان العالم يشهد تطورا من ملموسا في هذه الظاهرة فاصبح العراق الملاذ الامن بقيام غسل الاموال من قبل المافيا العالمية فضلا

---

(١) د . سلام جميل خلف : ظاهرة غسيل الاموال في العراق مفهومها واثارها وعلاقاتها بالغش التجاري والصناعي ، بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد

(٢) د . بلاسم جميل خلف : ابعاد جريمة غسيل الاموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي ، بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ص ١ .

الاسواق الجديدة التي انشات في عالم بظل العولمة وليس لها موقع جغرافي يمكن السيطرة عليها وتزايد حجم الجريمة الاقتصادية في العالم واعلان بعض الدول قبولها لاموال الغير مشروعة وتقديم التسهيلات لها مقابل فوائد عالية مما يمكنها من الحصول على ربحية عالية دون رقابة ومسائلة قانونية .

٢- العوامل الداخلية

حيث هياة الاجواء بعد احتلال عام ٢٠٠٣ وغياب الدول بكامل اجهزتها ومؤسساتها الى ولادة هذه الظاهرة وبالهواء الطلق لغياب دولة القانون والاجهزة الرقابية وسياسة الاغراف والسوق السوداء وانكشاف السوق العراقية امام الاسواق العالمية بما فيها سلع جديدة ورديئة فضلا عن فتح الحدود العراقية

مع العالم بدون قيد او شرط ويدعم ذلك سهولة تداول الاموال وتحويلها الى الخارج وضعف القطاعات الانتاجية على توفير السلع والخدمات وتوقف العديد من الانشطة الاقتصادية اما بسبب التخريب او التدمير

او المواد الاولية او انقطاع التيار الكهربائي ، كذلك عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والانفلات الامني وعدم وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة المعالم للعمل بها وشيوع تجارة الممنوعات والسلع الغير خاضعة للرقابة وتزايد معدلات الجريمة بكامل انواعها (١)

الاثار الاجتماعية لظاهرة غسيل الاموال في العراق

١- تخريب منظومة العلاقات الاجتماعية التي كان يشار لها بالبنان في العراق وتخريب النسيج الاخلاقي

٢- ظهور حالات الاختطاف والاغتيالات حتى بعد دفع المبالغ المالية .

٣- اختلاف توازن الهيكل الاجتماعي وتزايد حدة مشكلة الفقر وتدني مستويات المعيشة للغالبية العظمى من ابناء الشعب العراقي

٤- ساهمت من انتشار الفساد والجرائم الاجتماعية والرشوة وافساد الاداري وغير ذلك .

---

(١) د . بلاسم جميل خلف / ابعاد جريمة غسيل الاموال وانعكاسها على الاقتصاد العراق ، مصدر سابق ، ص ١٤

٥- ساهمت في تخفيض المستوى المعاشي للمواطن من خلال توفير السلع والخدمات المغشوشة والتي تباع بأسعار مقاربة لمستويات الدخول ولكنها لم تدم طويلا مما تصبح عبء على المستهلك نفسة .

٦- تخريب المجتمع من خلال تجارة المخدرات والذي كان العراق قبل ٢٠٠٣ من البلدان الخالية من استخدام المخدرات ولا يوجد ما يشير الى عكس ذلك .

٧- ازدياد معدلات الجريمة في العراق وتنوعها وتشابكها (سياسية ، اقتصادية ، امنية ، ارهابية .....)

٨- ساهمت في الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ب – الاثار الاقتصادية لغسيل الاموال في العراق .

هناك مجموعة من الاثار الاقتصادية السلبية التي خلقتها ظاهرة غسل الاموال في العراق اثناء وقوع الجريمة او غسل الاموال الان معظم الاموال المغسولة امام سرقت المصارف والبنوك او تهريب مكائن والالات ومعدات ومصانع سيارات واثار الى الخارج او الداخل بضائع مغشوشة الى الاسواق العراقية وهذه كلة يزيد من الاثار الاقتصادية السلبية ويميز الظاهرة العالمية على الرغم من حداثة الظاهرة في العراق

الا ان تجاذب عوامل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ادى الى انطلاقها بسرعة فائقة ومن الاثار الاقتصادية

السلبية الاتي :

١- ان ظاهرات ادت الى اضعاف الدخل القومي من خلال ماياتي

- استزاف رؤوس الاموال (العملات المصرفية الصعبة) التي تمت سرقتها من مصارف وتحويلها لاستثمار في خارج القطر .
- الاثار الناجمة من تهريب المكائن والمعدات والالات والمصانع الى الخارج العراق وبيعها باسعار منخفضة وهي تمثل راس المال ثابت زمهم .

-المساهمة في تعطيل مشاريع الصناعية مما افقد البلد طاقته الانتاجية التي هي اصلا منخفضة

-ضعف القطاعات الانتاجية بسبب ضعف الادخار والاستثمار .

٢- ان هروب رؤوس الاموال أي الخارج ادى الى اختلاف التوازن بين الادخار والاستهلاك وهذه سيجعل الدول ملزمة بالتحويل الخارجي مما يزيد من المديونية .

٣- عدم استقرار النقدي (سعر الصرف) الخوف من تقلبات مستقبلية مما يعني قيام الافراد بشراء العملات الاجنبية وادخارها داخل او خارج العراق .

٤- سوء توزيع الدخل وتركيزه بيد فئة طفيلية قليلة اثر سلبا في العدل الاجتماعي .

٥- ان ادخال السلع المغشوشة الى اسواق العراقية ادى الى قتل الصناعة الوطنية وفقا لمبدا ابن خلدون (السلعة الرديئة تطرد السلعة الجيدة) . (١)

---

(١) د . بلام جميل خلف / ابعاد جريمة غسل الاموال وانعكاسها الى الاقتصاد الراق ، مصدر سابق ، ص ١٥ – ١٦ .

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١- ان عمليات غسل الاموال تمثل جزء مكملات الاقتصاد الخفي وتظهر في ذلك جزء غير القانوني منه ، اذا انها تقوم باخفاء مصادر الاموال غير المشروعة وتحولها الى مصادر شرعية ، وهي بذلك تقوم باظهار الاموال وكنها شرعية .

٢- تعد المصارف خط الدفاع الاول في مواجهة عمليات غسيل الاموال ،وذلك لانها تمثل القناة الرئيسية لعمليات غسيل الاموال ، وذلك بسبب السرية المصرفية التي تمنحها المصارف لعملائها والتي تجعل من المصارف قناة سهل لعمليات غسيل الاموال لذا عدت المصارف من الفضل الوسائل المحاولة القضاء على هذه العمليات وسد ثغرات امام المجرمين

٣ - هناك اهتمام عالمي وعلى صعيد كل دولة للحد من هذه الظاهرة من خلال التشريعات والقوانين

والانظمة والاجهزة الرقابية .

٤- ان ظاهرة غسيل الاموال الحديثة الولادة في العراق الا انها تنمو بشكل سريع بسبب ملائمة البيئة الداخلية والخارجية لهذه الظاهرة .

٥- ان عمليات غسيل الاموال في العراق بعد احداث ٢٠٠٣ اصبح من الضروري وضع قانون واجراءات ولجنة لمواجهة عمليات غسيل الموال في العراق .

٦- اوضحت دراسة النمو المضطرب لهذه الظاهرة والتي تقدر ٦٠٠ مليار دولار – ١٥٠٠ مليار دولار امريكي وتمثل ما يساوي ناتج تجارة الدولة النفطية

التوصيات

١. ضرورة التعاون الدولي لمكافحة ومواجهة عمليات غسيل الاموال ، وان يتم وضع خطة مدروسة مسبقا ومتفق عليها من قبل مجموعو من الدول ، وذلك الان عدم وجود تعاون مشترك بين الدول يؤدي الى عدم القدرة على المواجهة .
٢. ضرورة تقدير عمليات غسيل الاموال الداخلية مع ضرورة المواجهة الداخلية للأموال القذرة وخاصة الاموال التي يتم ادخالها في الاستثمارات للأجل الزمني القصير لما لهذه العمليات من خطر على اقتصاد الدول خلال المدة الزمنية القصيرة ولاسيما في الدول الناشئة .
٣. ضرورة الزام كافة المؤسسات المالية بعدم الاحتفاظ بأي حسابات لأشخاص مجهولي الهوية او اسماء وهمية ورفض التعامل بالعمليات المشكوك فيها واخبار الجهات المختصة (البنوك المركزية).
٤. تطوير الرقابة من قبل البنك المركزي والجهات المختصة الاخرى والتأكد من تطبيق القوانين ومراقبة التدفقات الداخلة والخارجة ورصد حركة الاموال غير المشروعة .
٥. اصدار قوانين وانظمة لمكافحة غسيل الاموال وتفعيل دور الجهات القضائية ومنح صلاحيات تجريم ومعاقبة الجناة.
٦. الاستفادة من التجارب العالمية في مكافحة هذه الظاهرة مع الاخذ بالحساب الخصوصية العراقية .

المصادر والمراجع

١- د. ابراهيم عبد نايل : (المواجهة الجنائية لظاهرة غسيل الاموال القانون الجنائي والدولي) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٩.
٢- د. مصطفى طاهر : (المواجهة التشريعية لظاهرة غسيل الاموال المتحصلة من جرائم المخدرات) ، مطبعة الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٣- د. ابراهيم حسن عبد الرحيم الملأ : (المواجهة الجنائية لجريمة غسيل الاموال) ، دار القلم للنشر والتوزيع ، بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم / ٢٠٠٩ .
٤- د. محمد علي العريان : (عمليات غسيل الاموال واليات مكافحتها) ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٥ .
٥- د. اشرف شافعي – احمد المهدي : (المواجهة الجنائية لجريمة غسيل الاموال) ، دار العدالة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٥ .
٦- د. عبد الفتاح بيومي حجازي : (جريمة غسيل الاموال بين الوسائط الالكترونية ونصوص التشريح) ، دار الفكر العالمي ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٥ ٧- د. با بكر الشيخ : (غسل الاموال واليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسيل الاموال) ، دار مكتبة العامد ، للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣.
٨- د. جلال وفاء محمدين : (دور البنوك في مكافحة غسيل الاموال) ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٤ .
٩- د. هدى حامد قشقوش : (جريمة غسيل الاموال في نطاق التعاون الدولي) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨.

١٠ – د. زهير سعيد الربيعي : (غسيل الاموال) ، الامارات العربية المتحدة ، مكتبة الفلاح ، ٢٠٠٥ .
١١- د. سالم محمد عبود : (ظاهرة غسيل في البيئة العراقية الجديدة وسبل مكافحتها) ، مجلة اوراق عراقية ، العدد٢ ، تموز ٢٠١٥ .

١٢- د . ابراهيم حامد طنطاوي : (المواجهة التشريعية لغسيل الاموال في مصر) دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣ .
١٣- العميد عبد الله سليمان المحمدانه : (دور البنك والمؤسسات المالية في عمليات غسيل الاموال) ، بحث مقدم للحلقة العلمية (اساليب مكافحة غسيل الاموال) مديرية الامن – اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، عمان ٢٣-٢١ / ٦ / ٢٠٠٢ ، ص ١٧ وما بعدها .
١٤ – سعود عبد العزيز : (دور الاشراف الرقابي للبنوك المركزية في مكافحة غسيل الاموال) ، بحث كقدم للحلقة العلمية (اساليب مكافحة غسيل الاموال) مديرية الامن / اكاديمية نايف للعلوم الامنية ، عمان ٢٣-٢٧/ ٦/ ٢٠٠١ ، ص٩ ومابعدها .
١٥- د. بلاسم جميل خلف : (ظاهرة غسيل الاموال في العراق مفهوم واثار وعلاقتها بالغش التجاري والصناعي) بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد .
١٦- د. بلاسم جميل خلف : (ابعاد جريمة غسيل الاموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي) ، بحث قدم الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
١٧ – د. با بكر الشيخ : (اليات المجتمع في التصدي في ظاهرة غسيل الاموال) ، الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٥ .
١٨- نادر عبد العزيز شافي : (الجديد في اعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية) ، الجزء الثالث ، منشورات الجلبي ، بيروت .
١٩ – الجديد في اعمال المصارف ، امال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق لجامعة بيروت ، الجزء الثالث ، منشورات الجلبي ، بيروت ، لبنان .
٢٠- امجد حمدان الجهيني : (غسيل الاموال واثرها على السرية المصرفية)، عمان ، ٢٠٠٣ ، مركز الدراسات القضائية التخصصي .
٢١- ميادة صلاح الدين : (عمليات غسيل الاموال وسبل مواجهتها) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ .